

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٧٨

الثلاثاء، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد يورنثي سوليث	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيد عاليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	إيطاليا	السيد لامبريني
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد جانغ ديانين
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1717645 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة مُقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين: السيد تايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وسعادة السيد يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

يشارك السيد لاوبر في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد زيريهون.

السيد زيريهون (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن التطورات في بوروندي وجهود الأمم المتحدة والشركاء للمساعدة على حل الأزمة في البلد.

وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن، فقد عين الأمين العام رئيس بوركينا فاسو السابق، السيد ميشيل كافاندو، في ٥ أيار/مايو، مبعوثا خاصا جديدا لقيادة وتنسيق جهود الأمم المتحدة السياسية في بوروندي، ولتقديم المساعدة للوساطة والتيسير بقيادة جماعة شرق أفريقيا. وقد زار السيد كافاندو نيويورك في

الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه لتقديم إحاطات إعلامية وحضور اجتماعات ومشاورات تمهيدية مع الدول الأعضاء والأمانة العامة. وسيسافر إلى المنطقة قريبا للاجتماع بأصحاب المصلحة البورونديين والوسطاء والميسرين في جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأطراف الفاعلة المعنية الأخرى. وستعطينا تلك المشاركة في المنطقة رؤية أفضل لحالة العملية السياسية، وتقييم الزعماء الإقليميين بشأن سبل المضي قدما.

ما زالت الحالة في بوروندي متقلبة منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة أمام مجلس الأمن في ٩ آذار/مارس (انظر S/PV.7895). وفيما يتعلق بالعملية السياسية، فقد عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات جماعة شرق أفريقيا، بعد بعض التأخير، في ٢٠ أيار/مايو في دار السلام، انتُخب فيه الرئيس موسيفيني رئيسا لجماعة شرق أفريقيا واعتمد التقرير المرحلي والتوصيات التي قدمها ميسر الجماعة، الرئيس السابق مكابا. وقد سلط السيد مكابا الضوء، في التقرير، على تسع نقاط لتنظيف البيئة السياسية الملوثة، على حد تعبيره، للسماح بأعمال تحضيرية فعالة لانتخابات عام ٢٠٢٠، بما في ذلك تدابير بناء الثقة والشمول والحيز السياسي وعودة اللاجئين والزعماء السياسيين المنفيين وصون الدستور واتفاق أروشا.

وقد عبر السيد مكابا عن قلقه إزاء بطء التقدم في الحوار، ودعا جميع الأطراف إلى المشاركة بحسن نية وبدون شروط مسبقة. كما أعرب عن القلق إزاء طلب الحكومة إعادة الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا إلى بوروندي. وقد حث السيد مكابا زعماء المنطقة على وضع كامل ثقلهم وراء تيسيره، بما في ذلك بتوفير التمويل المناسب للعملية. ومن المقرر عقد الجولة المقبلة من المشاورات في أروشا في أوائل تموز/يوليه.

وما يزال فريق العمل المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعني بجماعة شرق أفريقيا يواصل عقد اجتماعاته بصورة منتظمة في أروشا، بمشاركة فريق من مكتب المبعوث الخاص في بوروندي دعما لجهود الميسر.

في بوروندي منذ ٢٠١٥. وستقدم اللجنة تقريرها النهائي إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر المقبل.

وفي تقريرها النهائي الصادر في ١٢ أيار/مايو، ذكرت اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البورندية أن الأغلبية في بوروندي تؤيد مراجعة الدستور وزيادة المدة الزمنية للولاية الرئاسية، فضلا عن إجراء تغييرات على الأحكام الأخرى لاتفاق أروشا. وفي وقت لاحق، عين الرئيس نكورونزيزا لجنة لمراجعة الدستور، ما زال يتعين إنشاؤها بولاية مدتها ستة أشهر ويناط بها تقديم مقترحات لتعديل الدستور. وقد شجبت أحزاب المعارضة، بما فيها المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون، تقرير لجنة الحوار واقترح مراجعة الدستور. وأدان قادة المجتمع المدني في المنفى أيضا تلك الخطوة التي يرون فيها حافزا محتملا لإثارة القلاقل.

وإن من دواعي القلق الشديد أن تحدث هذه التطورات في ظل فرض قيود واسعة النطاق على الحريات المدنية والسياسية. وبالتالي، فإن من المرجح أن يؤدي تنفيذ التغييرات المقترحة هذه في المناخ الحالي إلى تصعيد الأزمة.

وقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية أيضا منذ الإحاطة الإعلامية السابقة للأمانة العامة. وهناك ما يربو على ثلاثة ملايين شخص في بوروندي بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويعاني ما يقارب ٢,٦ مليون شخص آخرين من حدة انعدام الأمن الغذائي، في حين لا يزال هناك ما يزيد على ٧٠٠.٠٠٠ شخص آخرين بحاجة إلى مساعدات غذائية طارئة. ولا يزال التشريد الجماعي مستمرا بسبب الأخطار الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي والعوامل الاجتماعية - السياسية. ويقدر عدد الأشخاص المشردين داخليا بنحو ٢٠٩.٠٠٠ شخص. ويتجاوز عدد اللاجئين البورنديين في البلدان المجاورة الـ ٤٠٠.٠٠٠ لاجيء. وقد عززت الجهات الفاعلة الإنسانية استجابتها، غير أنه لا يزال يتعين عليها بلوغ السعة اللازمة

وما تزال الحالة الأمنية في بوروندي هشة، إذ شهدت الأسابيع الأخيرة هجمات بالقنابل اليدوية وأعمال قمع وترويع من قبل قوات الأمن والجماعات المرتبطة بها في العاصمة. وما تزال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلا عن المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان تبلغ عن حالات اعتقال التي تستهدف أشخاصا بعينهم، وكذلك ممارسات الاحتجاز التعسفي والتعذيب وإساءة معاملة أعضاء المعارضة ومؤيديها الحقيقيين أو المتصورين، علاوة على حالات القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري للأشخاص.

وازداد أيضا الإبلاغ عن الحضر على الكراهية والعنف منذ نيسان/أبريل مدعوما بشهادات منتظمة وتسجيلات فيديو لمسيرات إمبونيراكور - الجناح الشبابي التابع للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم. وقد دفع بث شريط فيديو واحد منها عبر وسائط التواصل الاجتماعي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية لإصدار بيان في ٥ نيسان/أبريل أدان فيه عبارات التحريض وعزا فيه تلك الأحداث إلى تأثيرات من خارج الحزب الحاكم. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أصدر المفوض السامي لحقوق الإنسان بيانا قويا إدان فيه خطاب الكراهية والتحريض على أعمال العنف.

ولم تستأنف حكومة بوروندي بعد تعاونها مع المفوضية منذ وقف ذلك التعاون في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وما يزال المفوض السامي بانتظار رد من الحكومة فيما يتعلق بإدخال تعديلات على اقتراح بالاتفاق على مذكرة تفاهم جديدة. وقدمت لجنة التحقيق المعنية بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، تقريرها الشفوي الثاني عن الحالة في ١٥ حزيران/يونيه. وأعرب المفوضون الثلاثة عن أسفهم لعدم تمكنهم من الوصول إلى البلد وعدم تعاون حكومة بوروندي معهم. وقد جمعت لجنة التحقيق ما يزيد على ٤٧٠ شهادة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يزعم ارتكابها

الخاص للأمم العام، والسيد غاري كونيل المنسق المقيم للأمم المتحدة في بوروندي. ونشيد أيضا بسرعة اعتمادها من جانب حكومة بوروندي. ونرحب أيضا بزيارة السيد كافاندو المتوقعة إلى بوروندي في نهاية هذا الشهر بغرض الالتقاء للمرة الأولى بالسلطات الوطنية في بوجمبورا. وأتطلع بشدة إلى التعاون بين السيد كافاندو والسيد كونيل والتشكيلة القطرية.

وقد كان مؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا المعقود في ٢٠ أيار/مايو في دار السلام من ضمن الأحداث الرئيسية التي ميزت هذه الفترة منذ آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن بوروندي (انظر S/PV.7895) على النحو الذي ذكره الأمين العام المساعد للتو. وأقد أثبت مؤتمر القمة مجددا أهمية المشاركة الإقليمية. ويتولى السيد يويري موسيفيني، رئيس أوغندا الآن رئاسة جماعة شرق أفريقيا، وقد أعاد تأكيد التزامه الشخصي بجهود الوساطة الجارية في بوروندي بقيادة جماعة شرق أفريقيا. ودعا أيضا إلى استئناف التعاون الاجتماعي والاقتصادي مع بوروندي.

وعلاوة على ذلك، وفر مؤتمر القمة الوضوح إزاء مسار عملية الوساطة. وقدم السيد بنجامين مكابا، ميسر الجماعة والرئيس السابق لتنزانيا، مقترحا بشأن سبل المضي قدما ويشمل سلسلة من الخطوات الواجب اتخاذها للتغلب على الحالة الراهنة وتهيئة الشروط المسبقة اللازمة لإجراء انتخابات سلمية وديمقراطية في عام ٢٠٢٠. ورحب رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا بذلك الاقتراح. واستمعت إلى استجابات مماثلة من شركاء بوروندي الرئيسيين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

ويرتبط الحوار السياسي والأمن وحقوق الإنسان، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ترابطا وثيقا، ومن الضروري إحراز تقدم في جميع هذه المجالات الثلاثة. وفي المجال السياسي، ترسم الخطة التي وضعها الرئيس مكابا وأقرها مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا المعقود في ٢٠ أيار/مايو مسارا واضحا نحو إحراز

لتلبية الاحتياجات الناشئة لإنقاذ الحياة. وقد خففت الحكومة من بعض القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية. وناشد المجتمع الإنساني بتوفير ٧٣,٧ ملايين دولار لمساعدة ثلث المحتاجين البالغ عددهم ٣ ملايين نسمة. ويجري تمويل ذلك النداء حاليا بنسبة ٣٥ في المائة فقط، ولا تزال أوساط المجتمع الإنساني بحاجة ماسة إلى دعم مالي إضافي.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى معدل نمو بنسبة صفر في المائة في حين يقدر معدل التضخم بما يزيد على ١٢ في المائة في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يؤدي النقص الحاد في الوقود والكهرباء إلى تعطيل الأنشطة التجارية والاجتماعية وزيادة الأسعار. وتشير التقارير إلى أن انقطاع الكهرباء لعدة أيام في بعض الحالات قد أدى إلى تزايد النشاط الإجرامي في بعض المناطق.

وما تزال الأمانة العامة ملتزمة التزاما كاملا بمساعدة شعب بوروندي ودعم عملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. ويتعين على الجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء الدوليين تقديم الدعم القوي للحوار الذي تقوده الجماعة، فضلا عن مواصلة الضغط لأجل تنفيذ تدابير بناء الثقة للمساعدة على تهيئة الظروف المواتية لإجراء حوار سياسي شامل ويتسم بالمصداقية. الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوبير.

السيد لوبير (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن من منظور رئيس تشكيل بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. وكما جرت العادة، فإن بياني يخضع دائما للتشاور مع أعضاء التشكيلة وموافقتهم، بما في ذلك البلد المعني بوروندي.

وأود أن أبدأ بالترحيب بالتعيينات التي ذكرها الأمين العام المساعد للتو: تعيين السيد ميشيل كافاندو، المبعوث

الراهنة وحول الاستجابات الوطنية والدولية الجارية في القطاعات الثلاثة ذات الأولوية - الأمن الغذائي والصحة والتعليم - والتي كان قد تم تحديدها خلال المشاورات الاجتماعية الاقتصادية في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ومن جهة أخرى، أتاح الاجتماع فرصة للحكومة وشركائها في الأمم المتحدة للتدبر بصورة مشتركة في طرائق التعاون.

وفي ختام ذلك الاجتماع، اتفقت مع وزير الخارجية والمنسق المقيم بالنيابة للأمم المتحدة على مواصلة الحوار الاجتماعي والاقتصادي في شكل معتكف مشترك سيجري تنظيمه مع الحكومة وشركائها الدوليين الرئيسيين في بوجومبورا في تموز/يوليه.

وفي ٢١ نيسان/أبريل، سافرت إلى واشنطن العاصمة، حيث اجتمعت مع وزير المالية والميزانية والخصخصة البوروندي، فضلا عن ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد قدموا لي معلومات مستكملة بشأن الحالة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة ورحب الجميع بفكرة تنظيم معتكف بين الحكومة والشركاء المتعددي الأطراف الرئيسيين في بوجومبورا.

وشرعت تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام الآن في التحضير للمعتكف الاجتماعي والاقتصادي، المقرر مبدئيا عقده في ١١ تموز/يوليه. وسيتيح المعتكف للحكومة وشركائها الدوليين الفرصة لتبادل بيانات مستكملة تتعلق بالاقتصاد الكلي والحالة الاجتماعية والاقتصادية وإحاطة أحدهما الآخر علما بشأن المساعدة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الجارية ومناقشة طرائق التعاون. ويحدونا الأمل في أن يتفق المشاركون على خطوات محددة لجعل التعاون أكثر كفاءة والتغلب على العقبات القائمة.

ويسعدني أن الشركاء الثنائيين الرئيسيين لبوروندي وميسر جماعة شرق أفريقيا، الرئيس مكابا، وممثلي الدول الأعضاء في الجماعة يثمنون مواصلة الحوار الاجتماعي والاقتصادي. وبطبيعة

التقدم. ويجب أن يستمر الحوار بين الأطراف البوروندية، بقيادة اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية، فضلا عن المبادرات الأخيرة التي قام بها أمين المظالم، بالتزامن مع عملية تتولى قيادتها جماعة شرق أفريقيا. ومن شأن تعزيز الوجود الدولي في البلد أن يسهم إسهاما كبيرا في تحسين مجالي حقوق الإنسان والأمن. وفي حين أبدت حكومة بوروندي استعدادها لقبول استمرار وجود مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي، إلا أنه لا يزال يتعين الاتفاق على طرائق التعاون بين الحكومة والمفوضية. وآمل أيضا أن يتم نشر الـ ٢٠ فرد المتبقين من العسكريين ومراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي والمتفق عليهم في بوروندي في أقرب وقت ممكن لكي يكملوا جهود مراقبي الاتحاد الأفريقي الموجودين في البلد أصلا.

ويمكن أن تسهم أعمال الرصد والإبلاغ التي تقوم بها المؤسسات، بالتعاون مع الحكومة المضيفة، في زيادة استقرار الحالة.

وبالإضافة إلى هذين المجالين، يجب علينا ألا نغفل عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. وخلال الشهر الأخيرة، ركزت تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام بوجه خاص على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتي كانت أحد الجوانب الرئيسية في المشاورات التي أجريتها في بوروندي وتنزانيا خلال الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس. وقد قُدم تقرير كتابي عن نتائج تلك الزيارة إلى لجنة بناء السلام ومجلس الأمن في نيسان/أبريل. وخلال الزيارة، شاركتُ في استضافة اجتماع بشأن الحالة الاجتماعية الاقتصادية في بوجومبورا مع معالي السيد آلان آيمي نياميتوي، الوزير البوروندي للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي، والسيد بو فيكتور نيلوند، المنسق المقيم بالنيابة للأمم المتحدة آنذاك.

ومن جهة، أتاح غداء العمل ذلك الفرصة لإجراء تبادل مفتوح بشأن التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

على ذلك، وخلال مؤتمر القمة، قدم ميسر الحوار بين الأطراف البوروندية، السيد بنيامين مكابا، خريطة طريق تتضمن سلسلة من الخطوات الرامية إلى إنهاء الجمود الحالي في العملية السياسية وتعزيز الظروف اللازمة لإجراء انتخابات شفافة وسلمية وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٠.

ولذلك، تحث أوروغواي بلدان المنطقة على دعم بوروندي بصورة متحدة ومنسقة. وبالمثل، نحث الأطراف البوروندية على استئناف الحوار بحسن نية بغية كفالة تنفيذ خريطة الطريق التي اقترحتها الميسر مكابا على أساس احترام اتفاق أروشا.

وبالنظر إلى تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الأمنية في البلد، تشعر أوروغواي بالقلق لأن التعاون متدن حاليا بين الأمم المتحدة وبوروندي، وذلك لأسباب مختلفة. ونشعر بالقلق البالغ إزاء تعليق التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واستمرار المشاكل في العلاقات بين السلطات ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام في البلد.

ونعتقد أنه من الضروري استعادة الثقة المتبادلة بين حكومة بوروندي ومنظومة الأمم المتحدة، وهو ما من شأنه التمكين من حشد جهودنا لضمان الاستقرار والتنمية في البلد والرفاه لشعبه. وفي هذا المقام، ننادي بانخراط جديد بين الأمم المتحدة وبوروندي، والذي يمكن أن يتخذ شكل إجراءات محددة مثل إبرام اتفاق يسمح باستئناف أنشطة المفوضية في بوروندي.

ومن نفس المنطلق، وبعد عام تقريبا من اتخاذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، ندعو حكومة بوروندي إلى الموافقة على نشر الاتحاد الأفريقي لمراقبين لحقوق الإنسان ولخبراء عسكريين، وكذلك على نشر عنصر شرطة الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في القرار.

في الختام، نود أن نعرب عن دعم أوروغواي للمبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، السيد ميشيل كافاندو، الذي

الحال، وكما ذكر من قبل، فإن هذا الحوار لا يمكن أن يحدث في فراغ. بل إنه يكمله الحوار السياسي الجاري في أروشا والمحادثات الاجتماعية والاقتصادية. والمسار الاجتماعي والاقتصادي يمكن أن يثري عملية أروشا، والعكس بالعكس.

إن تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام تظل منبرا يمكن من خلاله للجهات الفاعلة من جميع المجالات الثلاثة - الحوار السياسي، وحقوق الإنسان والأمن والحالة الاجتماعية الاقتصادية - مقارنة الملاحظات وتبادل المعلومات عن التطورات في بوروندي وتقييمها، فيما نسعى جاهدين بالاشتراك مع حكومة بوروندي إلى إحراز تقدم في جميع المجالات الثلاثة. وسأحيط المجلس علما بكل سرور بشأن نتائج المعتكف الاجتماعي والاقتصادي المزمع عقده والمشاركة المستمرة للتشكيلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد لاوير على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تايي - بروك زيريهون، ورئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، زميلنا السفير يورغ لاوير، على إحاطتهما الإعلاميتين.

تكرر أوروغواي الإعراب عن قلقها إزاء الحالة الراهنة في بوروندي، التي تواصل تعافيتها في أعقاب الأزمة الانتخابية لعام ٢٠١٥ وما زالت تواجه طائفة من التحديات الأخرى، ولا سيما الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة والمستمرة لحقوق الإنسان والتباطؤ الاقتصادي والتشريد الجماعي لسكانها.

وتلاحظ أوروغواي مع الاهتمام عقد مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا في ٢٠ أيار/مايو، والذي أعادت بلدان المنطقة خلاله تأكيد التزامها بإيجاد حل سلمي للأزمة في بوروندي. وعلاوة

إلى نحو ٢٦ ٠٠٠ من المواطنين البورونديين في المقاطعات الـ ١٨ والبلديات الـ ١١٩ في البلد، وتبادل الآراء معهم. كما التقت اللجنة الوطنية للحوار فيما بين الأطراف البوروندية مع جماعات منظمة - مثل الجماعات النسائية، وجماعات الشباب، والنقابات، والأحزاب السياسية المعتمدة، والمجموعات الدينية، والصحفيين، والطلاب، والفعاليات الاقتصادية، وضباط الشرطة، والمجتمع المدني قاطبة، وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمعت اللجنة مع ممثلي الجمعية التشريعية لجماعة شرق أفريقيا، والسلك الدبلوماسي والقنصلي، والمنظمات الدولية الموجودة في بوروندي، وبطبيعة الحال، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والبورونديين في الشتات الذين يعيشون في البلدان الاسكندنافية مثل النرويج والدانرك والسويد.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن جماعة شرق أفريقيا تعمل جاهدة لمساعدة البورونديين في إيجاد حلول دائمة للآثار السياسية لأزمة عام ٢٠١٥. وتوجد هذه المشاورات على المسار الصحيح على الرغم من بعض التحديات التي ما زالت قائمة. وحكومة بوروندي لا تزال ملتزمة بعملية الحوار السياسي. وفي الآونة الأخيرة، تعززت المشاورات على أعلى مستوى بين بوروندي والوسطاء وستواصل المضي قدما.

وعلى المستوى الإقليمي أيضا، وبناء على مبادرة من رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، عقد الممثلون الدائمون لبلدان المنطقة، بالاشتراك مع الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، الذي قام بلده بدور هام في عملية السلام في بوروندي، اجتماعا هنا في نيويورك على مأدبة غداء عمل في ٣١ أيار/مايو. وفي نهاية الاجتماع، تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البنود التالية.

أولا، يجب على الأشخاص المعنيين كما يجب على المنطقة الإبقاء على دورهم القيادي في إدارة الحالة في بوروندي. وإسهام المجتمع الدولي ينبغي أن يقتصر على تقديم المساعدة. ثانيا، يجب

تم تعيينه مؤجرا ونتمنى له كل النجاح في دوره. وننتظر بشغف نتائج زيارته إلى بوروندي في نهاية هذا الشهر. ونشيد أيضا بعمل رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، السفير يورغ لاوبر، على جهوده الدؤوبة الرامية إلى بناء السلام في بوروندي. كما نتطلع إلى نتائج المعتكف الاجتماعي والاقتصادي المقرر عقده في الشهر المقبل، والذي نفهم أنه سيشكل منتدى بالغ الأهمية لحكومة بوروندي وشركائها الدوليين لمناقشة مختلف طرائق التعاون.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد شينغورو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، سيدي، أود في البداية أن أهنئكم شخصيا وكذلك بلدكم، بوليفيا، على انتخابكم عن جدارة لرئاسة مجلس الأمن. ويمكنكم، بطبيعة الحال، التعويل على كامل دعم وتعاون بوروندي طوال فترة رئاستكم.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لإطلاع المجلس على آخر التطورات في بلدي على الصعيدين السياسي والأمني وعلى صعيد حقوق الإنسان وعلى الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تطبيع العلاقات مع شركائها ومع الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، أود أن أذكر أنه بعد ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بدأت حكومة بوروندي عملية حوار بين الأطراف البوروندية، بتيسير من جانب كل من "اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية" وجماعة شرق أفريقيا

وعلى الصعيد المحلي، أحرز الحوار فيما بين الأطراف البوروندية تقدما كبيرا. وفي ١٢ أيار/مايو، قدمت اللجنة الوطنية للحوار فيما بين الأطراف البوروندية تقريرها النهائي إلى الأطراف المناسبة. ومنذ إنشائها، أمضت حوالي ٦٠٠ ساعة في الاستماع

لأزمة عام ٢٠١٥ من خلال الحوار بشأن تلك العواقب وعن طريق تعبئة الموارد المحلية واستعادة ثقة الشركاء حتى تتمكن من معالجة الآثار الاقتصادية للأزمة. وذلك هو ما نراهن عليه.

وعودة الأمن إلى البلد بصورة عادية أكدتها العديد المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل جماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ونقابة المحامين الأفارقة، والاتحاد الأفريقي. وبعد العودة إلى السلام، عُقدت بنجاح وبصورة سلمية في بوجومبورا العديد من الاجتماعات الإقليمية، بما في ذلك القوة الاحتياطية لشرق أفريقيا، في شباط/فبراير ٢٠١٧، ومؤتمر ومعرض النفط الثامن للجنة الاقتصادية لأفريقيا، من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وهذا يجسد ثقة المنطقة في السلطات البوروندية. كما نستعد لاستضافة المنتدى السنوي الخامس للأمن العام للجنة الاقتصادية لأفريقيا المعني بالقطاع الخاص والمجتمع المدني ومجموعات المصالح الأخرى، من ٢٢ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ومؤتمر السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

وفي مجال حقوق الإنسان، الذي اعتقد أنه الموضوع الأكثر حساسية بالنسبة للجميع، فإن بوروندي، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى في العالم، تواصل بذل الجهود لتعزيز وضمان حماية حقوق الإنسان. إنها معركة متواصلة للجميع، بما في ذلك لحكومة بوروندي، التي تلتزم بالكفاح من أجل حماية حقوق الإنسان بغية مواجهة التحديات المتبقية في هذا المجال. ولتحقيق هذا الهدف، سيكون من الأفضل ألا نوجه أصابع الاتهام، بل أن نعتمد نهجا تعاونيا. ويجب علينا قطعاً التخلص عن التسييس والانتقائية والتحيز وعدم الموضوعية في عملية حماية حقوق الإنسان. وما من شيء عدا التعاون الدولي والشراكة المتبادلة المنفعة التي تحترم الركائز الأساسية لجميع الدول، أي السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي، يمكن أن يسهم في الحماية الحقيقية لحقوق الإنسان في بوروندي وأماكن أخرى.

أن تظل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية تحظى باهتمام الشركاء الإنمائيين لبوروندي. ومثلما فعلت مؤخرًا قمة جماعة شرق أفريقيا، دعا الممثلون الدائمون إلى رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على بوروندي والتي تؤثر على الناس الضعفاء. ويأمل وفد بلدي أن تجد هذه المناشدة الحماسية آذاناً صاغية في المنطقة. ثالثاً، كان هناك أيضاً توافق في الآراء على أن عمليتي الحوار - الداخلية والخارجية - تكملان بعضهما البعض؛ وهما لا تتنافسان. وينبغي أن تستفيدا على قدم المساواة من اهتمام شركائنا، لأنهما تشكلمان جوهر معايير خارطة الطريق لإجراء انتخابات سلمية في عام ٢٠٢٠.

إن ثقافة الحوار في بوروندي يتجاوز نطاقها هاتين العمليتين. ففي الأشهر الأخيرة، زاد أمين المظالم البوروندي من الاجتماعات فيما بين جميع الأطراف المشاركة في عملية السلام، في شكل معتكفات وما نسميه بالمقاهي السياسية. ومن المقرر تنظيم المعتكف القادم يوم غد - من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه. وهذه الدينامية الداخلية تحظى بالدعم من على أعلى مستوى من جانب رئيس الدولة وينبغي أن يدعمها شركاؤنا.

وفيما يتعلق بالأمن، فإن الرأي المشترك هو أن الأمن في بوروندي جيد في جميع أنحاء الإقليم، باستثناء بضع حالات معزولة. وإلقاء قبلة يدوية مرة كل ستة أشهر أمر لا يثير القلق بشأن الأمن في بوروندي لمجرد أننا نرى مثل هذه الحوادث في أماكن أخرى. فالبلد ككل هادئ، إذ أن المواطنين والأجانب المقيمين في بوروندي يباشرون أعمالهم بهدوء.

ولم تعد هناك أزمة سياسية في بوروندي بالمعنى الحقيقي للكلمة. وسمحوا لي أن أشرح لكم هذا الأمر، سيدي الرئيس. الأزمة سياسية تقع عندما تنعدم المؤسسات أو يكون هناك شلل مؤسسي أو يسود انعدام الأمن في البلد على نحو عام. ولا يوجد أي شيء من ذلك في بوروندي اليوم. فالمؤسسات المنتخبة ديمقراطياً تؤدي وظائفها بصورة عادية من القمة إلى القاعدة. والأمن في البلد حقيقي. ونحن اليوم نقوم بإدارة العواقب السياسية والاقتصادية

بلدان المغرب العربي. وبفضل وحدة البورونديين ووطنيتهم، فشل تمرد الغوغاء.

ثم تحولت ماكينة زعزعة الاستقرار إلى الخطة البديلة من خلال التخطيط والتمويل لانقلاب ١٣ أيار/مايو. وعلى غرار الخطة الأولى، فشل الانقلاب فشلاً ذريعاً، بفضل وطنية الأغلبية الساحقة من قوات الأمن. وكانت الخطة الثالثة هي استخدام الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية على السواء لإنشاء كتائب موت، تتمثل مهمتها في تنفيذ اغتيالات في كلا المعسكرين بهدف تقسيم البورونديين وجعلهم ينكفئون على أنفسهم. وبعد عدة أشهر من تلك الجهود الشريرة، وقفت ماكينة تغيير النظام مرة أخرى في وجه وحدة البورونديين وقررت الانتقال إلى مرحلة رابعة، لا تزال جارية حتى اليوم، والتي تتمثل في إطلاق حملة تشويه وافتراء على بوروندي وقادتها المنتخبين، هذه المرة عن طريق التسييس بالجملة لحالة حقوق الإنسان في بوروندي.

ويجري اعتماد قرارات وتقارير متحيزة ذات دوافع سياسية عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي بانتظام في جنيف بتحريض من نفس الجهات الفاعلة الخارجية. وتُنشئ لجان تحقيق في أعقاب ذلك وهي تعدّ التقارير عن بُعد دون حتى أن تطأ أقدامها أرض بوروندي. ونحن نرى أن أي تقرير لتقصي الحقائق عن حالة حقوق الإنسان يُعد دون أدلة مجمعة من الميدان ولا يستند إلا إلى شهادات اللاجئين ومعلومات مجمعة من الشبكات الاجتماعية ليس إلا مسرحية، ترمي إلى تغيير النظام، وهو ما يرغب فيه بشدة نفس المحور المعروف. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أنني كنت أنا نفسي لاجئاً، فإني لا أعرف لاجئاً واحداً في أي مكان من العالم يتحدث بخير عن الحالة السياسية في بلده الأصلي. ويصح ذلك أكثر عندما يكون اللاجئين الذين تؤخذ أقوالهم هم نفس الأشخاص الذين شاركوا في عمليات توغل في بوروندي بعد تلقيهم تدريباً عسكرياً في بلد مجاور، فضحه خبراء الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يعرف

وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس قول مرجع من دولة عضو في مجلس الأمن، قال قبل بضعة أيام فقط إنه ”إذا اعترضت قوانيننا لحقوق الإنسان“ قدرة قادة هذه الدولة على ضمان أمن مواطنيها، فإنهم ”سيغيرون القانون حتى يمكننا أن نفعل ذلك“ بغية التكيف مع الحالة الراهنة. وربما يكون هذا نهجاً مناسباً للبلدان الأخرى التي تتعامل مع الإرهاب والجرائم الخطيرة أيضاً.

ولم يعد سراً حتى أن كل ما حدث في بوروندي منذ عام ٢٠١٥ كان نتيجة خطة موضوعة بدقة لزعزعة استقرار المؤسسات البوروندية على يد عناصر خارجية معروفة. ومن الأدلة على ذلك، من بين العديد من الأدلة الأخرى، وثائق للاتحاد الأوروبي كانت سرية في السابق وسُربت مؤخراً، وهي عبارة عن عقود تم التوقيع عليها للمساعدة في تمويل وإجلاء العناصر الفاعلة الرئيسية في تمرد عام ٢٠١٥ الذي أدى إلى الانقلاب الفاشل في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥. ويحق لأعضاء المجلس العديدين الذين ليس لديهم جدول أعمال خفي يتعلّق ببوروندي أن يفهموا هذه الحقيقة. وعلاوة على ذلك، يجري التخطيط لحرب إنسانية من وراء ظهور البورونديين، كما لو أن الإخفاقات المتعاقبة مؤخراً لهذا النوع من التدخل المتدثر بعباءة المساعدات الإنسانية في أفريقيا وأماكن أخرى ليست دروساً كافية لإنهاء هذا السلوك العدواني إلى الأبد.

وبصفة أساسية، جرى استخدام كل استراتيجية ممكنة منذ عام ٢٠١٤ بغية تغيير النظام في بوروندي. وجرت الخطة لزعزعة استقرار البلد على عدة مراحل، كل منها مدعومة بخطة بديلة في حال الفشل. وبدأ كل ذلك بإحداث بعض اللبس في تفسير الدستور، ومن ثم تجاهل سلطة المحكمة الدستورية في بوروندي ومحكمة العدل لشرق أفريقيا، التي أقرت مشروعية ترشح السيد بيبير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي. وكانت المرحلة الثانية استمراراً لتجارب تغيير النظم بقيادة الغوغاء في أفريقيا السوداء والتي نجحت للتو، كما يعلم المجلس، في بوركينا فاسو وفي بعض

وعملية التفاوض للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتفاق جديد للبلد المضيف، يُمكن من استئناف التعاون بين حكومة بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تمضي في مسارها العادي ويُنتظر الانتهاء في المستقبل القريب بموافقة كلا الطرفين. لذا، فإن استمرار وجود المفوضية في بوروندي أمر مسلّم به وينبغي ألا يظل شاغلاً رئيسياً. والخطوة الوحيدة المتبقية هي وضع الصيغة النهائية لاتفاق البلد المضيف.

وبوروندي، إذ تضع مساهمتها في أنشطة الأمم المتحدة في الاعتبار، تواصل المشاركة بنشاط في عمليات حفظ السلام في بلدان أخرى، ولديها نحو ٦ ٥٠٠ من القوات في الميدان، ولا سيما في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتمثل مشاركتنا في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم وسيلة يمكننا بها أن نردّ الجميل إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة، اللذين أيدانا دائماً في الأوقات الصعبة من تاريخنا.

ويستتبع ذلك أن تتوقع بوروندي أيضاً أن يبذل شركاؤها جهوداً متبادلة لكفالة السلام.

وختاماً، أود أن أوافي المجلس بإيجاز عن التحديات الثلاثة التي تواجهها بوروندي حالياً.

أولاً، من الواضح أن الاقتصاد يمثّل أكبر تحدّي بوروندي. وما زال الفقر يزداد من حالة عدم الاستقرار السياسي ما دام الساسة يغرون بالشباب المحبطين من عدم توفر أي ضمانات لمستقبل أفضل لهم. وما تزال بوروندي تسعى، شأنها شأن البلدان الأخرى، إلى تنفيذ خطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ويجب ألا تحل المناقشات السياسية محل المناقشات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ويجب الاضطلاع بجميع المهام بالتوازي مع الركائز الثلاث للأمم المتحدة التي هي عماد مؤسستنا. وأرحب بالنهج الجديد لتشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، التي تسعى منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ للتشديد على ضرورة تحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

مجلس الأمن جيداً. ولذلك، فإن الادعاء بإعداد تقرير عن حالة حقوق الإنسان في بلد ما لا يستند إلا إلى شهادات لاجئين من المرجح ألا يؤدي إلا إلى التقليل من مصداقية الهيئة التي أمرت بإعداد هذا التقرير.

وأود أن أشير أيضاً إلى أن ذلك السيل من التقارير المتحيزة وذات الدوافع السياسية التي ظهرت منذ عام ٢٠١٥ بهدف الإضرار ببلدي لا يعمل إلا على صبّ الزيت على النار والمساعدة في زعزعة استقرار بوروندي بدلاً من تهدئة الوضع فيها. إن الأزمة التي لا تزال بعض الجهات الخارجية تتحدث عنها باتت الآن مصطنعة أكثر منها حقيقية، ولذلك فقد حان الوقت لإنهاء المضايقات السياسية والدبلوماسية التي تعاني منها بوروندي منذ عام ٢٠١٥ ليحل التعاون محلها. وأقول للقوى الخارجية التي تواصل مضايقة البورونديين مباشرة أو بالوكالة: إن سيادة بوروندي ووحدتها وكرامتها لا تُقدر بثمن. فلن تستسلم بوروندي أبداً للضغط الجائر من جانب أولئك الذين يريدون أن ينتزعوا منها القيم الثلاث التي تشكل أساس دولتنا. لربما تكون بوروندي بلداً صغيراً، ولكنها أيضاً أمة عظيمة تعزز بسيادتها وكرامتها.

وفيما يتعلق بالتعاون، هذه المرة مع الأمم المتحدة، فإن الحكومة تسعى إلى استعادة العلاقات السلمية مع شركائها في التنمية بروح من الشراكة القائمة على الاحترام والمفيدة للطرفين. ومن هذا المنطلق، وافقت بوروندي سريعاً على تعيين السيد ميشيل كافاندو في منصب المبعوث الخاص للأمين العام كما صادقت على زيارته الأولى إلى بوروندي حتى يتمكن من الاجتماع مباشرة مع السلطات الوطنية. وتقف حكومة بوروندي على استعداد للتعاون الكامل معه في إطار الاحترام الكامل للمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وحرصاً منها على استعادة الثقة التي فقدت بين بعض شركائها، أقرت بوروندي بسرعة أيضاً مؤخراً تعيين الممثل القطري الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم لوكالات الأمم المتحدة بغية المساهمة في جهود التنمية المستدامة.

على بوروندي في انتهاك صارخ لاتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين والقوانين الدولية الأخرى، علاوة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة المبرم في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣.

ويكمن التحدي الثالث والأخير الذي نواجهه في المصالحة الوطنية. وإن من الأهمية بمكان بالنسبة لنا نحن البورونديين اختتام عملية المصالحة الوطنية بطريقة ناجحة عبر لجنة الحقيقة والمصالحة. ويجب على البورونديين الإمام بتاريخهم قبل طي صفحة ماضيهم الأليم نهائياً. وندعو مرة أخرى في ذلك الصدد، إلى مواصلة دعم لجنة تقصي الحقائق والمصالحة التي تؤدي دوراً رئيسياً في البحث عن الحقيقة ومواساة المكلومين، فضلاً عن إعادة كتابة تاريخنا الحقيقي الذي طالما تم تزويره عمداً دائماً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

ويتمثل التحدي الثاني في عودة اللاجئين. وقد أطلقت حكومة بوروندي حملة واسعة لتوعية اللاجئين وتشجيعهم على العودة الطوعية. ويقع على عاتق الإدارات المحلية أيضاً واجب الإشراف على أراضي وممتلكات الذين فروا بهدف تجنبهم المنازعات لدى عودتهم. وأؤكد عودة ١٥٦.٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم مؤخراً، بمن فيهم بعض قادة الأحزاب السياسية نتيجة لتلك الجهود وبفضل تجديد السلام - وهو ما لم تشر إليه أي منظمة غير حكومية أو أي جهة أجنبية. وقد وجه رئيس الدولة للتو أمين المظالم في بوروندي بمواصلة جهود توعية اللاجئين والجهات الفاعلة السياسية التي لا تتسم بالعنف على العودة إلى بلدهم في سياق التحضير للانتخابات المتوقع إجراؤها في ٢٠٢٠.

وكما تعلمون، سيدي الرئيس، فإن إعادة اللاجئين تدل على الاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية. ومن المسلّم به أن بعض الذين فروا من بلدهم، سواء لأسباب اقتصادية أو بسبب شائعات عن اندلاع حرب وشيكة، قد تم تجنيدهم وتدريبهم والإشراف عليهم ثم إلحاقهم بصفوف حركات التمرد